كشف الحقوق

حقوق الإنسان والنزاع المسلح

الجزء 2

تم تصميم هذه المادة التعليمية التوضيحية لبناء المعرفة والفهم لكيفية وجوب تطبيق القانون الإنساني الدولي، المعروف أيضًا باسم قوانين الحرب، في هذا النزاع. وتقدم لمحة عامة عن الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي، فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في غزة وإسرائيل. وتحدد المسؤوليات القانونية لإسرائيل وحماس والأطراف الأخرى المشاركة في النزاع، وتشدد على القواعد الملزمة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وسير الأعمال العدائية، وتوفير المساعدات الإنسانية.

هل تريدون أولًا معرفة المزيد حول القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؟ طالعوا الجزء الأول من سلسلة "كشف الحقوق" المتمحورة حول أسباب أهمية حقوق الإنسان في النزاع المسلح.

النزاع المتصاعد في إسرائيل وغزة

النزاع المسلح بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة هو واحد من أطول النزاعات في التاريخ الحديث. كما أنه قابل لمختلف التفسيرات والقصص والمعلومات المضللة. بدأ الوضع الحالي بالهجوم المفاجئ على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، عندما قتلت حماس وغيرها من الجماعات المسلّحة 1,200 شخص على الأقلّ وأخذت أكثر من 200 رهينة. لكن من المهم التذكير أن أحد أسباب هذا النزاع هو **نظام الأبارتايد الإسرائيلي** ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وضد اللاجئين الفلسطينيين، والأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية بهدف إنشاء هذا النظام وإدامته.

ويشير مصطلح "أبارتايد" إلى نظام مؤسسي للقمع الممنهج والهيمنة من جانب فئة عرقية ضد أخرى.

وتشمل هذه الممارسات عمليات القتل غير المشروع، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، والتفرقة، ونزع الملكية، والتهجير، وحرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة. وفي غزة، يتجلى هذا النظام بوضوح في:

- حرمان أكثر من 1.5 مليون لاجئ، يشكلون أكثر من 70% من سكان غزة، من حق العودة إلى الأراضي والممتلكات التي هُجّرت منها عائلاتهم في الفترة بين 1947-1949؛
- الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على قطاع غزة، منذ 2007، وما يرتبط به من قيود، وعزل، ودمار.

وينطبق كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي انطباقًا كاملًا على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخارج النزاع الحالي، ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في إسرائيل، حيث يعيش الفلسطينيون أيضًا في ظل نظام الأبارتايد.

تتألف الأراضي الفلسطينية المحتلة من مناطق منفصلة جغرافيًا في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وغزة. وتحتل إسرائيل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. لمعرفة المزيد عن تاريخ هذا النزاع المتجذر، ألقوا نظرة على الدورة التعليمية "تفكيك نظام الفصل العنصري الإسرائيلي المعادي للفلسطينيين" على موقع أكاديمية حقوق الإنسان التابعة لمنظمة العفو الدولية: https://academy.amnesty.org/learn/course/external/view/elearning/240/tfkyk-nzam-alfsl-alnsry-alasrayyly-almady-llflstynyyn

كيف ينطبق القانون الإنساني الدولي على النزاع المسلح الحالي؟

يلعب القانون الإنساني الدولي دورًا حيويًا في حماية أرواح وسلامة جميع المتضررين من النزاع المسلح، ولا سيما المدنيين. ويحظر القانون الإنساني الدولي الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية، مثل المنازل والمدارس والمستشفيات. ويشدد على ضرورة التمييز بين المقاتلين والمدنيين (أولئك الأشخاص غير المشاركين أو من كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية). ويتطلب ألا يكون المدنيون هدفًا رئيسيًا للهجمات وألا يتم استخدامهم كدروع بشرية. كما ينص القانون الإنساني الدولي على قواعد بشأن علاج الجرحى والمرضى والمحتجزين، فضلًا عن سبل وصول المساعدات الإنسانية. إن جميع هذه الضمانات مقوّضة بشدة بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني منذ 16 عامًا، وتعمّق تقويضها بسبب الحصار المشدد على غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ويسلط القانون الإنساني الدولي الضوء على أهمية السماح للمنظمات الإنسانية المحايدة بمساعدة المحتاجين، بما في ذلك من خلال توفير الرعاية الطبية والإمدادات الأساسية. وهو إطار حاسم لحماية أرواح المدنيين في مرمى النيران وكرامتهم وسلامتهم، ويحدد الالتزام بضرورة تجنب أو تخفيف معاناتهم والأذى اللاحق بهم.

ولكن ماذا يعني هذا في الممارسة العملية؟ هل يمكن تطبيق ذلك على الكارثة الإنسانية في غزة والتجارب التي يعيشها سكانها؟

1 عدم التهجير والإخلاء

تخيلوا أنكم أُجبرتم على الخروج من منزلكم بدون أسباب وجيهة، أو في ظروف غير آمنة. هذا ما يحاول القانون الإنساني الدولي منعه. إنه يملي أنه لا يمكن نقلكم إلا حفاظًا على سلامتكم أو لأسباب عسكرية قاهرة. وحتى في مثل هذه الحالات، يجب أن يكون ذلك وفقًا لمعايير محددة. ويجب أن تكون عمليات الإخلاء مأمونة، مما يعني أنه يجب، وبقدر ما تسمح به الظروف عمليًا، توفير أماكن إقامة مناسبة ومعايير الصحة والنظافة والتغذية الكافية؛ وينبغي عدم فصل العائلات. وبمجرد توقف الأعمال العدائية، يجب أن تكونوا قادرين على العودة إلى منازلكم. فعلى سبيل المثال، لا يعد إخلاء الناس لإنشاء منطقة "إطلاق نار" سببًا مقبولًا بدرجة كافية.

فعندما أمرت إسرائيل حوالي 1.1 مليون شخص يعيشون في شمال وادي غزة بالإخلاء، ثم أسقطت منشورات من الجو تهدد فيها الناس بالمغادرة، وسط القصف، مع تشديد الحصار على غزة، وقطع الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والطعام والوقود والمساعدات الإنسانية، انتهكت القانون الإنساني الدولي. لا يمكن اعتبار مثل تلك الأوامر بمثابة إنذارات فعالة قبل الهجمات على مدن أو مناطق بأكملها. وتجاهلت هذه الأوامر الالتزام بالتمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية وحظر الهجمات العشوائية. وقد تشكّل محاولات "الإخلاء" من جانب إسرائيل في غزة تهجيرًا قسريًا وشكلًا من أشكال العقاب الجماعي، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وقد ترقى حتى إلى جرائم حرب.

2 الوصول إلى المساعدات والمعونات الإنسانية

اعتبروا العاملين في مجال تقديم المعونة مساعدين محايدين، يجلبون الغذاء والدواء والإمدادات الضرورية الأخرى. والعاملون في مجال تقديم المعونة الإنسانية، كأولئك الذين يعملون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لا ينحازون لأي طرف؛ فهم محايدون وغير متحيزين. وتعتمد المعونة الطبية على أساس الحاجة، وليس على أساس الولاء، وسيساعد العاملون في مجال تقديم المعونة الناس بغض النظر عن الجانب الذي يؤيدونه. ويجب على جميع المشاركين في النزاع أن يسمحوا للعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم بأمان. على أطراف النزاع أيضًا الاتفاق على أماكن آمنة، مثل المستشفيات أو الملاجئ، حيث يمكن للناس الحصول على ما يحتاجونه بدون خوف.

وعلى جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل وحماس ومصر (التي تسيطر على معبر رفح الحدودي) تسهيل المرور السريع وغير المقيد للمساعدات الإنسانية المحايدة. ويشمل ذلك ضمان المرور الآمن للعاملين في المجال الإنساني والمعونات الإنسانية. وعلى كافة الأطراف أن تتعاون لإنشاء مستشفيات ومناطق آمنة، وتوفير المأوى والغذاء والماء والكهرباء والخدمات الطبية للمحتاجين. وينبغي أن يكون تقديم المعونة الإنسانية غير مشروط وبكميات مناسبة تلبي الحاجات الماسة للسكان المدنيين.

3 سير الأعمال العدائية

هناك قواعد للأعمال العدائية تهدف إلى منع إلحاق الأذى بأولئك الذين لا يشاركون بشكل مباشر. ينص القانون الإنساني الدولي على أنه لا يمكن لأطراف النزاع استهداف الأشخاص الذين لا يشاركون أو لم يعودوا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية (يطلق عليهم اسم المدنيين)، أو الأماكن التي لا تشكل أهدافًا عسكرية (وتسمى الأعيان المدنية)، ويجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لتجنب أو تقليل إلحاق الأذى بهم أو تعريضهم للخطر.

وهذا يعني أنه يجب على كل من إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة بما فيها حماس، احترام القانون الإنساني الدولي ووقف الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية.

يجب أن تتبع الاستجابة العسكرية الإسرائيلية وعملياتها في غزة قواعد القانون الإنساني الدولي بشكل صارم. وعليها تجنب الهجمات المباشرة أو العشوائية أو غير المتناسبة على المدنيين أو الأعيان المدنية، وحماية المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وتجنب استخدام أسلحة معينة. على سبيل المثال، يحظر استخدام الأسلحة التي تحتوي على الفسفور الأبيض، والذي يستخدم كستار من الدخان لإخفاء العمليات العسكرية، في المناطق المدنية المأهولة بالسكان أو بالقرب منها.

ويجب على حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة أن تفرج فورًا عن جميع الرهائن المدنيين وأن تعامل الأسرى العسكريين بشكل إنساني وأن تمتنع عن إطلاق الصواريخ العشوائية.

4 القيود والمحظورات

تخيّلوا أن مجتمعكم بأكمله محاصر بدون ماء أو طعام أو كهرباء. هذا ما يحدث للناس في غزة. حتى المستشفيات معزولة عن هذه الخدمات الأساسية. وهذا يعرّض المدنيين لخطر كبير. يتطلب القانون الإنساني الدولي من أطراف النزاع السماح بدخول الإمدادات الضرورية وعدم إجبار الناس على مغادرة منازلهم.

لذلك، وفق القانون الإنساني الدولي، يتعين على إسرائيل السماح بدخول قوافل المساعدات الإنسانية إلى غزة، وإعادة الخدمات الأساسية، والسماح بدخول السلع الأساسية. وينبغي عدم إجبار المدنيين على الفرار من غزة. وعلى الدول المجاورة، بالاستعانة بدعم دولي، توفير مساعدات إنسانية كافية وفعالة للناس داخل غزة، وتوفير الرعاية الطبية لأولئك الذين هم في حاجة ماسة إلى العلاج المنقذ للحياة غير المتوفر في غزة. أولئك الذين يغادرون غزة في ظل النزاع الحالي لهم الحق في العودة إلى ديارهم ويجب احترام هذا الحق.

5 معالجة بواعث القلق المتعلقة بالتهجير

إن إجلاء المدنيين بنية إخلاء منطقة ومنع سكانها من العودة بعد انتهاء النزاع المسلح يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي غزة، يشعر الناس بالقلق لأسباب مفهومة نظرًا لأن مئات الآلاف من الناس أجبروا في الماضي على ترك منازلهم في فلسطين ولم يتمكنوا من العودة، وهو ما يتعارض مع قواعد القانون الدولي. في الواقع، إن أكثر من 70% من إجمالي سكان غزة مسجلون كلاجئين ويحرمون من حق العودة إلى القرى والمدن في إسرائيل حيث نزحت عائلاتهم أو أجبرت على الرحيل أثناء نكبة 49-1947. يجب على المجتمع الدولي أن يراقب عن كثب للتأكد من عدم حدوث ذلك مرة أخرى، وأن أولئك الذين يغادرون يمكنهم العودة. النقل القسري والترحيل هما جريمتا حرب.

6 لا يمكن تبرير جرائم الحرب

إن نظام القمع والهيمنة والفصل والشرذمة ونزع الملكية الإسرائيلي على مدى خمسة عقود من الاحتلال المطول، والحصار المفروض على قطاع غزة منذ 16 عامًا، لا يعفي الجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة من التزاماتها باحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ارتكبت حماس وجماعات مسلحة أخرى أعمالًا مروعة في جنوب إسرائيل. وشملت هذه الأفعال عمليات القتل المتعمد للمدنيين والقتل بموجب إجراءات موجزة، حيث يتهم شخص بارتكاب جريمة ويقتل فورًا بدون محاكمة عادلة. وإضافة لذلك، قاموا بأخذ رهائن. وتعتبر كل هذه الأفعال جرائم حرب. كما أن الهجمات الصاروخية العشوائية التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، والتي قتلت وأصابت مدنيين، هي أيضًا جرائم حرب.

وبالمثل، فإن الجرائم والانتهاكات المرتكبة من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة في 7 أكتوبر/تشرين الأول لا يمكن أن تبرر العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على سكان غزة، وحملة القصف المباشر أو العشوائي أو غير المتناسب ضد غزة، والذي يشكّل جرائم حرب. كما أنها لا تبرر الاعتقال التعسفي لآلاف العمال من قطاع غزة، الذين كانوا موجودين في إسرائيل أثناء هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، ولا سوء المعاملة التي قد يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون، بمن فيهم مقاتلو حماس. إن حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة هو حظر مطلق ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف.

في المحصلة، يؤكد النزاع المستمر والكارثة الإنسانية في غزة الأهمية الحاسمة للقانون الإنساني الدولي في حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر خلال الأعمال العدائية. ويتردد صدى المناشدات العالمية من أجل وقف فوري لإطلاق النار حول العالم، داعيًا جميع الأطراف لوقف العنف وحماية الأرواح البشرية. على جميع المشاركين في النزاع اتباع واحترام قواعده، بما في ذلك الجماعات المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة. ويجب ضمان إيصال المساعدات الإنسانية لمن هم بأمس الحاجة إليها. يتعين على العالم بأسره أن يراقب الوضع، وأن يتدخل عند الحاجة للتأكد من اتباع أطراف النزاع لقواعد القانون الإنساني الدولي، وأن يمنع تدهور الأمور بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في أوقات النزاع.

المشروع
مقابل
غير المشروع

إن بناء معرفتنا بقواعد القانون الإنساني الدولي – وكيفية حماية حقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح – سيمكننا من إجراء نقاشات مستنيرة، والتفاعل بشكل نقدي مع الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي، والتصدي للمعلومات المضللة. وقد يغير منظورنا ويمكّننا من اتخاذ إجراءات مستنيرة.

دعونا نلقي نظرة على بعض السيناريوهات للإجراءات المتخذة ضمن النزاعات المسلحة لتحديد إذا ما كانت مشروعة أو غير مشروعة بموجب القانون الإنساني الدولي.

مشروع

- إطلاق النار على جنود/مقاتلي العدو المشاركين في العمليات العدائية
- أسر محاربي/مقاتلي العدو لجمع معلومات استخباراتية ومنع المزيد من الأعمال العدائية
- قيام مسعف بإعطاء الأولوية لعلاج الجنود/المقاتلين من ذوي الإصابات الحرجة بغض النظر عن الجانب الذي ينتمون إليه
- السماح للعاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية بجلب الأغذية والأدوية للمدنيين
- إجلاء المدنيين من منطقة نزاع خطرة إلى منطقة أكثر أمنًا
- إقامة المستشفيات والمناطق الآمنة حيث يمكن للناس الوصول إلى الموارد الضرورية بدون خوف

غير مشروع

- إطلاق النار على جنود/مقاتلي العدو الذين استسلموا وألقوا أسلحتهم، أو أصيبوا بجروح بالغة لا تسمح لهم بالقتال
- قصف مستشفى أو مدرسة لا تُستخدم لأغراض عسكرية
- إطلاق الصواريخ أو غيرها من الأسلحة التي لا تميز بين الجنود/المقاتلين والمدنيين
- قصف أهداف عسكرية مع العلم أن عددًا غير متناسب من المدنيين سيُقتل أيضًا
- تدمير إمدادات مياه الشرب إلى مدينة أو منطقة يقطنها المدنيون
- منع إيصال الغذاء والدواء للمدنيين في مناطق يسيطر عليها العدو
- تعذيب الجنود/المقاتلين الأسرى للحصول على معلومات استخباراتية، حتى لو كان ذلك من شأنه إنقاذ العديد من الأرواح
- إجبار المدنيين على مرافقة الجنود، كدروع بشرية، لوقف أو منع هجمات العدو
- أخذ الرهائن

مع أخذ ما ذكر بعين الاعتبار، هل يمكنكم أن تحددوا أمثلة حديثة للأعمال المشروعة وغير المشروعة في النزاع المسلح بين إسرائيل وحماس؟

فضح الأفكار الخاطئة

في النقاشات المتعلقة بالنزاعات المسلحة، كثيرًا ما تنشأ عدة حالات سوء فهم ومفاهيم خاطئة فيما يتعلق بتطبيق القانون الإنساني الدولي والجوانب المتعلقة به. ويمكن لهذه الأفكار الخاطئة أن تحرّف التصور العام وتعرقل قدرتنا على فهم الفروق الدقيقة في ديناميكيات النزاع بشكل شامل. نتناول هنا بعض الأفكار الخاطئة الشائعة المتعلقة بالنزاع بين إسرائيل وحماس، ونقدم توضيحات ترتكز على الحقائق والقانون.

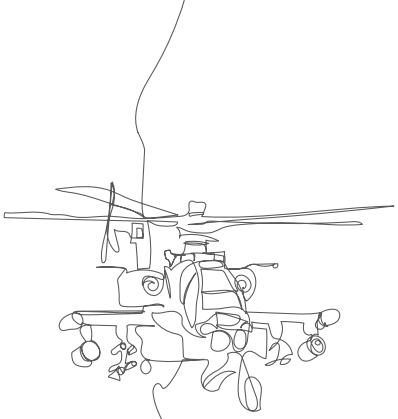

الفكرة الخاطئة: **إن النزاع بين دولة إسرائيل وحماس معقد للغاية لدرجة أنه لا يمكن تطبيق القانون الإنساني الدولي.**

التفنيد:

ينطبق القانون الإنساني الدولي على كافة النزاعات المسلحة بغض النظر عن مدى تعقيدها. تنطبق مبادئ القانون الإنساني الدولي، مثل حماية المدنيين، والعاملين في المجال الطبي والمحتجزين، على جميع أطراف النزاع في إسرائيل وغزة.

الفكرة الخاطئة: **إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة أمر جائز في حال أقيمت لأسباب أمنية.**

التفنيد:

وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة، من غير القانوني لسلطة الاحتلال نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة، بغض النظر عن السبب وراء ذلك. ولهذا فإن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين جريمة حرب.

الفكرة الخاطئة: **يجوز استهداف البنى التحتية المدنية إذا كان هناك اشتباه بوجود عملية عسكرية في تلك المنطقة.**

التفنيد:

يزعم الكثيرون أن حماس تدير عملياتها من المدارس والمستشفيات. ثم يستخدمون هذا الادعاء لتبرير الهجمات على البنية التحتية المدنية في غزة. لكن القانون الإنساني الدولي يحظر بشكل صارم الهجوم على الأعيان المدنية، ما لم تستخدم لأغراض عسكرية، وفي هذه الحالة تصبح أهدافًا عسكرية بموجب القانون. وحتى إذا أصبحت الأعيان المدنية هدفًا عسكريًا، فإن الهجوم محظور إذا كان من المتوقع أن يلحق الضرر بالمدنيين أو يدمر البنية التحتية المدنية بطريقة مفرطة مقارنة بالمكسب العسكري المتوقع. ويسمى هذا مبدأ التناسب. إن ضرب الأعيان المدنية عمدًا هو جريمة حرب، شأنه شأن شن الهجمات غير المتناسبة. وحتى لو تم استخدام المدنيين من قبل أحد الأطراف كدروع بشرية، فإن هذا لا يعطي الخصوم الحق في مهاجمتهم بشكل عشوائي أو غير متناسب. ويجب بذل كل جهد ممكن للتأكد من أن الأهداف هي أهداف عسكرية وتجنب أو تقليل الأضرار العرضية بالمدنيين.

فضح الأفكار الخاطئة

الفكرة الخاطئة: **الحصار المفروض على غزة جائز بموجب القانون الدولي.**

التفنيد:

تفرض إسرائيل حصارًا غير قانوني على غزة منذ 2007. هذا يعني أن الفلسطينيين في غزة معزولون ويواجهون قيودًا صارمة على حرية التنقل والوصول إلى السلع والخدمات والموارد الأساسية. وهم يعيشون فعليًا في سجن مفتوح، ولا يسمح لهم بمغادرة غزة. وتقوم إسرائيل بتشديد هذه القيود، فتقطع الكهرباء والغذاء والماء والإمدادات الطبية، مما يخلق أزمة إنسانية كارثية. ويحظر القانون الإنساني الدولي الحصار الذي يؤدي إلى إلحاق ضرر مفرط بالسكان المدنيين. ويجب أن يسمح أي حصار بمرور المساعدات الإنسانية ويجب ألا يؤدي إلى تجويع المدنيين ونقص الإمدادات الطبية. الحصار الإسرائيلي على غزة غير إنساني ويرقى إلى مستوى العقاب الجماعي الذي يُعدّ جريمة حرب.

الفكرة الخاطئة: **القانون الإنساني الدولي لا ينطبق على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مثل حماس.**

التفنيد:

ينطبق القانون الإنساني الدولي على كافة أطراف أي نزاع مسلح. ويشمل ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وهي جماعات منظمة ولكنها ليست رسميًا جزءًا من الحكومة أو تابعة لها، مثل قوات المتمردين وميليشيات المعارضة ومنظمات مثل حماس. وبغض النظر عن وضعها القانوني، فإن جماعات مثل حماس ملزمة بالقانون الإنساني الدولي عندما تنخرط في أعمال عدائية.

الفكرة الخاطئة: **تم توجيه إنذارات للمدنيين في غزة من جانب إسرائيل للمغادرة. وفي حال عدم مغادرتهم، يصبحون أهدافًا مشروعة أو يقبلون المخاطرة بالتعرض للقتل.**

التفنيد:

ينص مبدأ التمييز في القانون الإنساني الدولي بوضوح على أن أطراف النزاع يجب أن تميز دائمًا بين المدنيين والمقاتلين/المحاربين. ويتمتع المدنيون في غزة بالحماية من الهجوم، ما لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. ولا يصبحون أهدافًا عسكرية مشروعة لمجرد أنهم لم يخلوا أو لم يستطيعوا الإخلاء. لا يتنازل المدنيون عن الحماية القانونية التي يتمتعون بها ببقائهم في منازلهم أثناء الأعمال العدائية.

فضح الأفكار الخاطئة

الفكرة الخاطئة: **غزة لم تعد محتلة من قِبل إسرائيل منذ الانسحاب أحادي الجانب في 2005.**

التفنيد:

على الرغم من أن إسرائيل أعلنت انسحابًا أحادي الجانب من غزة في 2005، وفككت أكثر من 20 مستوطنة غير قانونية وأجلت مستوطنين وجنوداً إسرائيليين، فإن غزة ما زالت أرضًا محتلة. لا تزال إسرائيل تمارس سيطرة فعلية على غزة وحدودها، حتى بدون وجود جنود على الأرض، من خلال فرض حصار بحري وجوي وبري فعال على قطاع غزة. بالإضافة إلى كونها محتلة، تخضع غزة لنظام الأبارتايد الإسرائيلي، المفروض على جميع الفلسطينيين. إن الحصار غير القانوني، والقتل غير المشروع، وممارسات الاعتقال التعسفي والتعذيب المنهجية، وعزل غزة وفصلها عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، هي بعض الأدوات المصممة لإدامة هذا النظام.

الفكرة الخاطئة: **إنهم يستحقون ما يحصل لهم.**

التفنيد:

ربما سمعتم هذه المقولة حول أحد أطراف النزاع. هذه المقولة خطيرة للغاية، لأنها تجرّد الأفراد من إنسانيتهم، وتنزع سياق معاناتهم، وتبرر العنف. وهي تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، التي تشدد على حماية المدنيين، وضرورة معاملة جميع الأفراد من الجانبين معاملة إنسانية، وحظر العقاب الجماعي.

الفكرة الخاطئة: **بدأ النزاع في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، عندما هاجمت حماس وجماعات مسلحة أخرى جنوب إسرائيل.**

التفنيد:

إن نظام الأبارتايد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، بما في ذلك في قطاع غزة، والاحتلال المطوّل للأراضي الفلسطينية المحتلة، والحصار غير القانوني وغير الإنساني المفروض على غزة يسبق هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وكذلك الإفلات شبه التام من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية. هذه هي الأسباب الجذرية للنزاع التي يجب معالجتها. ومع ذلك، لا يمكن التذرع بأي من هذه المبررات لتبرير جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها حماس والجماعات المسلحة الأخرى في 7 أكتوبر/تشرين الأول. علاوة على ذلك، وبغض النظر عن الترتيب الزمني للأحداث أو من أطلق النار أولًا، يجب احترام القانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع في كل الأوقات، وحماية حياة المدنيين.

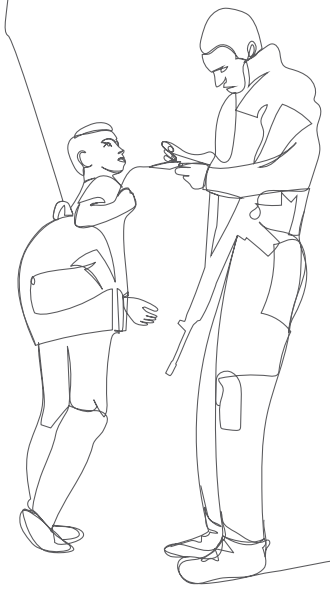

فضح الأفكار الخاطئة

الفكرة الخاطئة: **قُتل مدنيون من الجانبين ولكن فقط نتيجة للنزاع المسلح الحالي.**

التفنيد:

الواقع هو أكثر تعقيدًا، لأن الخسائر في صفوف المدنيين غالبًا ما تقع خارج فترات الحرب النشطة. وأفاد مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"، أنه في الفترة بين 2000 و2017، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 4,868 فلسطينيًا، من بينهم 1,793 طفلًا، في أوضاع غير قتالية. وتسلط هذه الحوادث، التي لا علاقة لها بالفترات الحربية النشطة، الضوء على المخاطر المستمرة التي يواجهها المدنيون وأهمية التزام جميع الأطراف بالمبادئ الإنسانية، بغض النظر عن حالة النزاع. فمنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، على سبيل المثال، قُتل 102 من الفلسطينيين في الضفة الغربية، من بينهم 28 طفلًا، من قبل القوات الإسرائيلية أو المستوطنين الإسرائيليين المدعومين من الدولة.

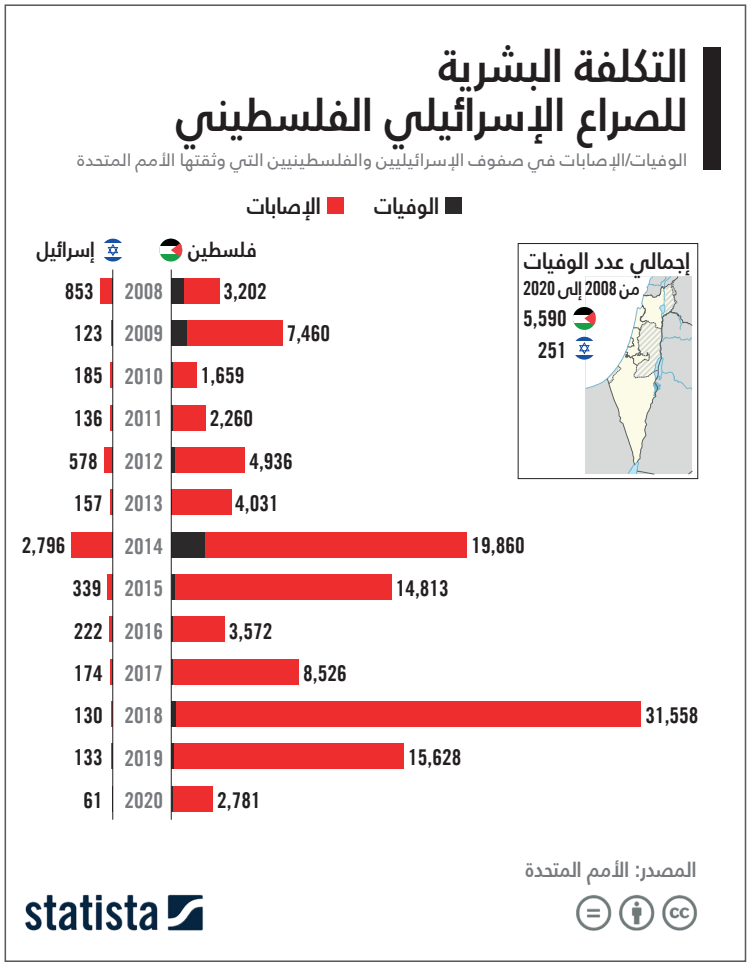

دليل المحادثة وأسئلة للتأمل

استنادًا إلى الجزء الأول من سلسلة المواد التعليمية التوضيحية حول القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في النزاع المسلح، والجزء الثاني من السلسلة حول النزاع بين إسرائيل وحماس، يمكن أن تبعث هذه الأسئلة على التأمل الذاتي، أو يمكن استخدامها كدليل للمحادثة إذا كنتم تستخدمون هذه المواد في إطار جماعي.

إذا كنتم تستخدمون هذه السلسة كمورد تعليمي أو في مجموعة عمل، فيرجى إعطاء الأولوية لإنشاء مساحة آمنة للنقاش والتفاهم. قد تثير مواضيع الحرب والنزاعات المسلحة حفيظة المشاركين. شجعوا الحوار المفتوح والمحترم وكونوا على دراية بالتأثير العاطفي الذي يمكن أن تحدثه مثل هذه المواضيع على المشاركين، أو التجارب الحياتية التي قد يكونوا عايشوها. نريد التأكيد على أهمية العناية الذاتية والرفاه العاطفي عند التعامل مع هذه المواد.

من المهم أن تقرأوا وتتعلموا المزيد لتكوين رأيكم الخاص وأن تكونوا قادرين على التمييز بين الحقائق والآراء، خاصة في الأوقات التي تتفشى فيها "الأخبار المزيفة" والمعلومات المضللة. كيف يمكنكم التأكد من أنكم تعتمدون على معلومات جديرة بالثقة؟ ما هي العناصر التي ترغبون في قراءة المزيد عنها، للحصول على فهم أفضل للنزاع المتصاعد في إسرائيل وغزة؟ هل هناك معلومة قرأتموها للتو وترغبون في إغناء معرفتكم عنها أكثر؟ ندعوكم لتحديد ما ترونه مميزًا، وما يثير اهتمامكم وما يدفعكم للتساؤل، والبحث أكثر عبر الإنترنت. لا بأس في طرح الأسئلة، ومن الأفضل الذهاب والعثور على إجابات من مصادر موثوقة.

اعتمادًا على معلوماتكم وخلفياتكم المعرفية، قد تتطلب بعض هذه الأسئلة مزيدًا من البحث!

1. اختاروا إحدى الأفكار الخاطئة المدرجة في الوثيقة. هل يمكنكم إيجاد معلومات إضافية أو سياق يدعم أو يفند هذه الفكرة الخاطئة؟
2. هل يمكنكم تحديد أي أمثلة حديثة حول انتهاكات محتملة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في النزاع المسلح المتصاعد بين إسرائيل وحماس؟ ماذا كانت العواقب؟
3. بالنظر إلى أحداث الأعمال العدائية الحالية، هل هناك حالات يمكن تصنيفها على أنها جرائم حرب بموجب القانون الإنساني الدولي؟ كيف ينبغي مساءلة الأطراف المسؤولة؟
4. بالنظر إلى السياق التاريخي لإسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة والنزاع الطويل الأمد، ما هي برأيكم التحديات والفرص لتحقيق سلام دائم؟
5. كيف تؤثر الإجراءات والاستراتيجيات التي تستخدمها إسرائيل وحماس على السكان المدنيين؟
6. عندما تنشب الأعمال العدائية في مناطق مكتظة بالسكان، كيف ينبغي للأطراف تكييف استراتيجياتها العسكرية لتجنب أو تقليل الخسائر والمعاناة في صفوف المدنيين؟
7. "لا تحتاج كل المسائل إلى حل من خلال التدخل العسكري". ما هي الحلول البديلة التي تتمنون أن تتبعها أطراف هذا النزاع؟
8. تترك النزاعات الطويلة الأمد آثارًا نفسية واجتماعية كبيرة على الأفراد والمجتمعات. كيف يمكن أن يؤثر ذلك على عملية المصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؟
9. كيف يمكن للأفراد والمجتمعات المساهمة في فهم القانون الإنساني الدولي واحترامه على نطاق أوسع؟
10. ما هو دور الشباب في بناء عمليات السلام؟ ما هي وجهات النظر ونقاط القوة الفريدة التي يمكن أن يساهم بها الشباب، وكيف يمكن تعزيز مشاركتهم؟

هل تريدون معرفة المزيد؟

في أكاديمية منظمة العفو الدولية التابعة لنا، يمكنكم أن تسجلوا في دورات تحددون وتيرتها ذاتيًا حول مختلف قضايا حقوق الإنسان. من دورات تعليمية قصيرة تبدأ من 15 دقيقة إلى دورات أطول تمتد لعدة ساعات.

اطلعوا عليها الآن!

https://academy.amnesty.org/

كشف الحقوق

حقوق الإنسان والنزاع المسلح: النزاع المتصاعد في إسرائيل وغزة

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 15/7459/2023

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org/ar